مكافحة الفساد.. الى إين؟

احمد ناصر الشريف

لا ندري لماذا عندما تكثر التكهنات عن وجود تعديل حكومي قادم وحركة تنقلات او تغييرات في العديد من المرافق والمصالح الحكومية يدب الخوف والذعر في نفوس وقلوب اولئك الذين تعودوا ان يعيشوا على الكسب غير المشروع،الأمر الذي جعلهم ينشطون - خاصة هذه الايام- بشكل غير عادي في ممارسة الفساد وتقاسم ماتقع عليه ايديهم من اموال هي في الاساس مخصصة لدعم التنمية واقامة المشاريع التي قد يستفيد منها كل المواطنين.. ولم يعد هذا السلوك مقتصراً علي بعض صغار الموظفين او اولئك الذين عرفوا بضعفاء النفوس وضعيفي الافق حيث لايهمهم إلاّ تنمية جيوبهم ومصالحهم الذاتية على حساب المصلحة الوطنية.. وانما امتد هذا السلوك المشين الى عدد من بعض كبار القوم ومنهم وزراء حيث تقول المعلومات المسربة من مكاتبهم ان كل واحد من هؤلاء اصبح يشعر في قرارة نفسه انه مستهدف وان التغيير القادم بحسب التكهنات وما اكثرها سوف يطيح به من منصبه.. ولذلك فلم يجد مايفعله غير الاسراع في تنمية ذاته والاستيلاء على المال العام دون وازع ديني او ضمير.. بل ان البعض من هؤلاء يجاهر بما يقوم به من أفعال لايقرها لا عرف ولا شرع ولا دين..

وتتنافى تماماً مع السلوك الاخلاقي معتبرين ان ممارسة الفساد حق من حقوقهم.. وقد علق احدهم على نشاط اخطبوط الفساد هذه الايام بسخرية قائلاً : «لم يعد ناقصاً إلاّ صدور قرار رسمي بتشريع الفساد».. لكن مايؤسف له حقيقة هو ان التهديد بشن حرب على الفساد والفاسدين لم يتعد الكلمات التي تقال هنا او هناك ويتم نشرها في وسائل الاعلام ولم يتبع ذلك اتخاذ اي اجراء جدي يمكن ان يحد من ممارسة الفساد الذي اضحى ظاهرة مستشرية وكان المال العام قد اصبح نهبه وسرقته حلالاً.. والمصيبة الأعظم ان الجهات التي يفترض فيها محاسبة هؤلاء الفاسدين هي بحاجة الى تصحيح والى محاسبة.

ولا نعتقد ابداً ان قانون مكافحة الفساد الذي اقره مجلس النواب مؤخراً سيأخذ طريقه الى التنفيذ طالما واصحاب المصلحة الأولى في ممارسة الفساد ونهب المال العام اغلبهم من كبار القوم ومن الوجاهات والمتنفذين.. وهذا في حد ذاته يشكل عقبة كبرى تحول دون تطبيق القوانين على المخلين وعلى من تعودوا ان يكون ماكلهم وملبسهم حراماً..!!

لا تستهينوا بصغائر الأشياء

علي عمر الصيعري

■ وأخيراً.. قطعت جهينة قول كل خطيب.. وجهينة، هذه المرة، هم المراقبون الدوليون الذين شهدوا، في تقريرهم النهائي الصادر منهم يوم أمس الأول، على نجاح الانتخابات في بلادنا وبهذا قطعوا الطريق على ألسنة خفافيش «المشترك» الذين لايبصرون إلاّ في الظلام.. لفيلسوف ومفكر سياسي، لايستحضرني ذكر اسمه، قول مأثور يقول: «في السياسة يمكن بناء أصغر الأشياء على شكل فضيحة».. وعلى هذا المنوال نسجت أحزاب «المشترك» وهمها التآمري على تجربتنا الديمقراطية، ظناً منها أنها ستنجح في التشويش على الرأي العام العربي والدولي وتضليله بافتراءاتها، وتهاويل كتبتها، ومكوكية المقاولين معها- بالدولار- إلى بلاد العام سام.

وتدرك أحزاب «المشترك» ووسائل إعلامها أن الرأي العام الدولي والعربي، وتحديداً، الأنظمة السياسية الديمقراطية والأنظمة المتحالفة معها يمتلكون من المقدرة على الاستشعار بصدقية نظامنا السياسي وتوجهاته الديمقراطية أكثر مما تمتلكه هذه الأحزاب.. لهذا تواصل تلك الأحزاب محاولات الضغط على مؤتمرنا الشعبي العام وقيادته السياسية برئاسة فخامة الرئيس المعلم الفذ تجاه تحقيق مصالحها الذاتية الضيقة بأية وسيلة.

فقادة «المشترك» ليسوا على قدر من الغباء السياسي بحيث يفوتهم ذلك الاعتراف المبكر للمحللين العربي والدولي بنجاح الانتخابات، وهم يشاهدون بأم أعينهم إقبال المانحين على دعم ومساندة اليمن، ويلمسون التوجهات الصادقة من قادة مجلس دول التعاون الخليجي نحو التسريع بانضمام اليمن إلى قوام المجلس.

وعليه راهنوا ويراهنون على عامل الوقت.. لهذا فإننا ينبغي الا نتوقع منهم- أي قادة المشترك- التسليم بحقائق الأمور وواقعية النتائج، وهذا رأيهم، بل نتوقع ماهو أسوأ من ذلك وهو مواصلتهم البحث عن صغائر الأمور وتفاهة الأشياء لعل وعسى أن يصنعوا منها فضائح سياسية تصيب برذاذها مؤتمرنا الشعبي العام وقيادتنا السياسية ونظامنا السياسي..

وفي مقابل ذلك أو مواجهته تتطلب المرحلة الراهنة والقادمة من قيادة مؤتمرنا شيئاً من الحزم، والحرص على عدم التغاضي عن أصغر الأشياء لكي لا تحولها هذه المعارضة الرعناء إلى فضائح سياسية.. ويتطلب منا الأمر كذلك، الانتباه لدسائسها وحيلها السياسية والإعلامية في المحافظات المهمة في محاولات اختراق الإعلام المؤتمر فيها وشل فاعليته ومقدرته على التأثير في الأوساط المجتمعية في تلك المحافظات الحساسة، فلا تستهينوا بصغائر الأشياء، فإن معظم النار من مستصغر الشرر.

تاريخ جديد

عبدالرحمن بن حمد العطية

■ ان تاريخاً جديداً قد بدأ يظهر في منطقة الجزيرة العربية بالتفاعل اليمني الخليجي والشراكة التي تشكل ضرورة ملحة في ظل التحديات، وقدر هذه المنطقة ان يتم مثل هذا التنسيق والتكامل لبلوغ الاهداف التي يتطلع اليها مواطنو دول المجلس والجمهورية اليمنية.. وهناك نقلة نوعية بالفعل في العلاقات ترجمها مؤتمر لندن للمانحين الذي حقق اهدافه بتعهدات مالية تصل الى حوالي خمسة مليارات دولار..لقد رغبت دول مجلس التعاون من خلال رعايتها لهذا المؤتمر ان توضح الأهمية القصوى التي توليها لدعم مسيرة التنمية في اليمن الشقيق الذي تجمعه مع دول المجلس علاقات متينة من الجوار والتاريخ والمصالح المشتركة.

ان اهمية مؤتمر المانحين لا تكمن في حجم التعهدات المالية فقط بل تتعدى ذلك الى عقد شراكة طويلة المدى بين الحكومة اليمنية والجهات المانحة يتم من خلالها الاتفاق على تمويل مشاريع التنمية في ظل الاصلاحات الاقتصادية الشاملة التي شرعت الحكومة اليمنية في تبنيها وتطبيقها.

ومن الواجب الاشارة الى ان هناك جهوداً كبيرة قامت بها الحكومة اليمنية لتبني عدد من الاصلاحات الاقتصادية، خاصة اجندة الاصلاحات الوطنية الهادفة الى تعزيز استقلال القضاء واستقلالية جهاز الرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للمناقصات والمشتريات الحكومية، بالاضافة الى الاصلاحات التي تدعم حرية الصحافة ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

ان تعزيز هذه الاصلاحات سوف يكون له مردود كبير في رفع مستوى التنمية وتطوير مناخ الاستثمار في اليمن من جهة، وفي زيادة ثقة المستثمرين في متانة الاقتصاد اليمني، اذ ان هذه الاصلاحات تهم المستثمرين والمانحين على حد سواء.. كما يهمهم معرفة مؤشرات التنمية البشرية في اليمن، سواءً فيما يتعلق بالتعليم او الصحة او تمكين المرأة وتعزيز مساهمتها في مسيرة التنمية.

هناك جهود كبيرة تبذل في اليمن وهنا اود ان اشيد بالدور الذي تقوم به الحكومة اليمنية في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في التقدم الذي أحرز ويتم احرازه فيما يتعلق بمنظومة الاصلاحات.

ومن خلال هذه المجلة -التي اتمنى لها المزيد من النجاح لمواكبة هذه الشراكة وهذا التنسيق لتكون صوتاً اعلامياً اقتصادياً وتنموياً ينطلق من هذه التطلعات الجديدة، أؤكد ان هناك رغبة أكيدة وتصميماً بتوجيهات من قادة دول مجلس التعاون للعمل على الدفع وحشد الموارد التي سوف تسهم في تنفيذ البرنامج الاستثماري وخطة التنمية الثالثة في اليمن وهو ما اتضح جلياً في تعهداتها المالية في مؤتمر المانحين.

عن «الاستثمار»

جدية القيادة في مكافحة الفساد

د.علوي عبدالله طاهر

■ الفساد، وما أدراكم ما الفساد، إنه ينخر الاقتصاد ويشق لنفسه نفقاً في داخله، يصعب رؤيته بالعين المجردة، لأن له أساليب ذكية في التخفي، وهو في تخفيه يشبه تماماً النمل الأبيض أو ما يطلق عليه شعبياً (الأرضة) التي تنخر المباني المشيدة، وتهدم أساساتها وتخرب جدرانها، وتدمر سقوفها، فتراها تنهار فجأة، لأن هناك فساداً في بنيتها الداخلية لم يتنبه الساكنون لوجوده أو أنهم تساهلوا في مقاومته، رغم علمهم بوجود بعض مظاهره، ومعرفتهم بخطره.

وإذا كان فساد المباني قد أدى إلى انهيار الكثير منها، فإن فساد الاقتصاد سيؤدي لا محالة إلى خراب العباد والبلاد إن بقي يتغذى سراً من (سيسولوز) المال العام، الذي يعتبر لبّ الاقتصاد الوطني، فهو مالم يتم اكتشافه والعمل على مقاومته فإنه سينمو ويزداد قوة ومناعة ويتسع انتشاره في عموم أجهزة الدولة ومؤسساتها، بحيث يصعب السيطرة عليه، أو يستحيل مقاومته بالإجراءات الإدارية التقليدية، بل يحتاج لعمليات جراحية صارمة تستأصل كل جذوره، لكي يُقضى عليه نهائياً..

والفساد بمفهومه العام هو سلوك سيئ يمارسه الموظف العام وينحرف به عن جادة الصواب، لتحقيق مكاسب مادية، أو لتلبية مطالب شخصية، أو استجابة لرغبة جامحة شريرة تحركها النفس الأمارة بالسوء، وتدفعها للاستغلال السيئ للوظيفة، أو تزيّن لها إساءة استعمال الوظيفة من أجل مصلحة شخصية.

ولاينمو الفساد إلاّ في بيئة ملائمة لنموه، ولا ينتشر في المجتمع إلاّ إذا وجد قبولاً بين أفراده أو تم التغاضي عن وجوده، والتساهل في مقاومته، وتجاهل عوامل انتشاره.

وإذا بحثنا في أبرز عوامل انتشار الفساد في بلادنا لوجدنا أن هناك جملة من العوامل الناجمة عن سوء الإدارة وما ينجم عنها من تجاوزات للقوانين النافذة، كاللجوء إلى الأعراف القبلية- أحياناً- لحل المشكلات بدلاً من اللجوء إلى القوانين، واللجوء إلى قوة النفوذ القبلي للحصول على الحقوق بدلاً من الاحتكام إلى الأنظمة المرعية، واللجوء إلى الرشوة لإنجاز المعاملات، واللجوء إلى الوساطات للوصول إلى الغايات وتحقيق المطالب، واللجوء إلى بيع الوظيفة العامة بدلاً من المفاضلة وتكافؤ الفرص.. ونحو ذلك من الممارسات والسلوكيات والطرائق غير المشروعة للحصول على المال الحرام.

وليس بخاف أن الفساد بمختلف أشكاله وألوانه قد عطّل دوران حركة التنمية، وأخّر عملية البناء، وبدد الموارد، وخرب الاقتصاد الوطني وأساء إلى البلاد والعباد، وهو ما يستوجب اتخاذ إجراءات جادة وعملية صارمة لمكافحته واستئصال جذوره وسد منابعه.

ولقد كانت القيادة السياسية ممثلة بالأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عند مستوى المسؤولية حين اعتبرت مسألة مكافحة الفساد ضمن أولويات اهتماماتها في المرحلة القادمة، وهو ما أكد عليه البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام لرئاسة الجمهورية، والذي حصل بموجبه على ثقة الشعب في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر ٢٠٠٦م، ولقد وعد الأخ الرئيس باتخاذ جملة من الإجراءات العملية لمكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطوير سياسات وآليات مكافحته، ومن ذلك تطبيق قانون الذمة المالية، والذي من شأنه عند تطبيقه أن يحول دون الإثراء غير المشروع من قبل كبار موظفي الدولة ومؤسساتها، وكذا العمل على إصدار قانون مكافحة الفساد، والعمل على إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد المالي والإداري، وأملنا كبير في أن يسهم هذا القانون والهيئة في الحيلولة دون انتشار الفساد، والحد من نطاق انتشاره.

والأهم من ذلك هو أن يفي الرئيس بوعده بتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة لحماية المال، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاسبة الفاسدين بصرف النظر عن مواقعهم وقوة نفوذهم.. ونحن واثقون في جدية القيادة السياسية في مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين.

ماذا عن صحة وسلامة البيئة؟؟

■ القلم أمانة ومسئولية، لذا عندما يكتب الكاتب موضوعاً للصحافة فإنه يستشعر عظم المسئولية الملقاة على عاتقه، فيتحرى المصداقية بما يكتبه قدر استطاعته بما يحقق الخير العام النافع للمجتمع.

وموضوعنا اليوم مرتبط بصحة وسلامة البيئة باعتبار أن سلامة البيئة مسئولية كل فرد في هذا الوطن، بل وكل إنسان في الكون كله.. وإذا كان الأمر كذلك فإن الواجب يقتضي التنبيه للأجهزة المختصة في الدولة بأن تجعل من أولويات أعمالها مراعاة صحة وسلامة البيئة عند دراسة أي مشروع اقتصادي أو خدمي، سواءً على مستوى مشاريع الطرق أو على مشاريع البناء أو المصانع أو الأسواق والمدارس والمساجد والمنشآت العامة والخاصة، فمراعاة صحة وسلامة البيئة واجبة علينا جميعاً أفراداً وجماعات، حكومة ومستثمرين..

علي صالح الجمره

ولأهمية صحة وسلامة البيئة تضمنت مواد الدستور الدائم للجمهورية اليمنية مواداً قانونية خاصة بذلك وملزمة للأجهزة الحكومية المختصة، ولكل فرد يمني أو أجنبي يعمل في أرض الجمهورية اليمنية..

وقد ترجمت الدولة والقيادة السياسية مواد الدستور بإنشاء وزارة تعنى بالمياه وبالبيئة، كما أنشئت هيئة حكومية مختصة بالبيئة تقوم بأداء عملها على قدر ما تستطيع أن تقوم به.. ووجود وزارة وهيئة مختصة لايعني أن ينحصر العمل في مجال صحة وسلامة البيئة على ذلكم الجهازين الحكوميين، بل إن المسئولية مشتركة بين كافة الأجهزة الحكومية المتعددة، على أن تقوم الوزارة والهيئة المختصة بقيادة العمل الفعلي سواءً عن طريق تحديد المناطق البيئية المحمية وإداراتها، أو عن طريق التنسيق والتكامل بينهما وبين كافة وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة في القطاع العام والمختلط والقطاع الخاص..

فضلاً عن مسئولية الوزارة في قيادة عملية التوجيه والإرشاد البيئي في الوزارات والأجهزة المختلفة، وخاصة أجهزة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وفي المدارس والمساجد، وعبر مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والمنظمات الأهلية والحزبية، وعبر المجالس المحلية في كافة المحافظات والمديريات على مستوى الجمهورية اليمنية..

هذا ما أراه ضرورياً حتى نحقق الهدف الذي نرجو تحقيقه والمتمثل في صحة وسلامة البيئة- هواء وماء وأرضاً وسكاناً- أي الحفاظ على الثروة المائية وعلى الثروة الغابية والحيوانية والنباتية، وعلى الطيور والأسماك، وكافة الثروات المرتبطة بالبيئة اليمنية..

فضلاً عن الحفاظ على سلامة التربة الزراعية، وسلامة المياه الجوفية ومياه العيون والغيول عبر سواقيها التقليدية الجميلة.. كما أن سلامة وصحة الإنسان وكل ما في الكون من موجودات مسئولية جسيمة تقتضي مراجعة ودراسة التلوث البيئي الناتج من عوادم السيارات والمصانع والمجازر والمحاجر وغيرها من المواقع التي يصدر عنها تلوث بيئي، ووضع المعالجات الناجعة لقضية التلوث حتى لاتقع في خطر أكبر متمثل في انتشار الأمراض الوبائية والمستعصية على العلاج والمستهلكة للحرث والنسل..

فواجبنا جميعاً يقتضي اليقظة والتنبيه للأخطار المحدقة بالبيئة ومعالجتها أول بأول.. لاسيما وأن المشكلة البيئية موجودة في أكثر من بلد في العالم، وقد تصدت الحكومات في تلك البلدان لمعالجتها، ونجحت نجاحاً كبيراً، وخاصة في اليابان التي يمكن أن تساعد اليمن بخبراتها وإمكاناتها وبالياتها التي استخدمتها لمعالجة المشكلة البيئية وعلينا الاستفادة من ذلك كله، وليس ذلك بمستحيل.

□□□

مهرجان «قرناو»

عبدالقادر الشيباني

■ ان من ابرز متطلبات التطوير السياحي على مستوى السياحة الداخلية هي سياحة المهرجانات، وهي من متطلبات تطوير السياحة الداخلية على اساس ان يقام في كل محافظة مهرجان سياحي سواءً أكان مهرجاناً ثقافياً، أو زراعياً، او صحياً، فالاختيار ان يكون مهرجان «قرناو» في محافظة الجوف في منتصف ديسمبر ٢٠٠٦م، كان اختياراً حصيفاً.

فالسياح لا يزورون منطقة ما لكي يسكنوا في فندق او موتيل، انهم يأتون منجذبين الى المنطقة السياحية التاريخية، او البيئة، لأن معظم المدن اليمنية وخاصة المدن التاريخية توفر للزائرين المحليين، او الدوليين أجواء معينة، تسعدهم وتحقق رضاهم.. فمدينة الجوف وخاصة العاصمة فيها مدينة «قرناو» تدعو الجميع الى المجيئ الى هذه المنطقة، فمدينة قرناو التي يقام فيها المهرجان في ديسمبر ٢٠٠٦م، هي اقدم عاصمة للدولة المعينية منها انطلق المعينيون نحو الشمال، ووسعوا نفوذهم واقاموا المحطات على طريق اللبان التجاري، وعمروا المستوطنات ومنها الفاو على احد دروب طريق التجارة بين نجران والبحرين، ودادان بين يثرب والبتراء، ففي عهد الدولة المعينية شيدت معابد في مدن عدة من ارض الجوف، ومنها شواهدها الاثرية التي لاتزال تحكي حضارة الماضي، وتقول آخر الاخبار العلمية الاثرية ان هناك عدداً من المدن ومآثرها لاتزال مطمورة تحت الرمال في بلاد الجوف وغيرها.

وكم هي الحاجة ماسة الى ان ترافق مهرجان قرناو عدد من المطبوعات والخرائط التي تخص المدينة التاريخية «قرناو» حتى يستفيد المرشدون السياحيون الذين هم بحاجة الى ثقافة والمام تاريخي، فإن اكثر المناطق جذباً هي المدن التاريخية مثل قرناو، وبراقش، ومأرب، وبقية مدائن مشرق اليمن، وقد كتب المؤرخون والقادمون من الخارج الكثير عن اهمية هذه المدن من الناحية التاريخية والحضارة، وصدرت مؤلفات عدة وبلغات مختلفة.

ولأهمية قرناو التي فيها يقام مهرجان هذا العام السياحي نحدد الموقع والصفة التي لاتزال من شواهدها باقية حتى اليوم.. هي قرناو عاصمة الدولة المعينية، تقع الى الشرق من مركز الحزم بمسافة ٥-٧كم فوق تل ترابي يرتفع عن سطح الأرض ١٥م.

وقد كانت مستطيلة الشكل يبلغ طولها «حسب دليل المرشد السياحي الأول» ٣٥٠م وعرضها ٢٤٠م.

وهي مسورة بسور حجري، ارتفاعه ١٥م تتخلله ابراج للمراقبة وفتحات للرشق بالسهام، ولعل الزائرين والسياح سيشاهدون اكثر من ذلك، كما كان للمدينة بوابتان واحدة من الجهة الشرقية والاخرى من الجهة الغربية.. وكانت اكبر واوسع المدن المعينية، لاتزال من معالمها مشهودة وهنا اطلال وخرائب متفرقة.

ان الضرورة اليوم وخاصة مع ظاهرة اقامة المهرجانات السياحية تستدعي الحماية والمحافظة على بقية تلك المعالم، من قبل الجهات المعنية لأن العواصم التاريخية مثل قرناو وبقية المدائن الاخرى تعد قاعدة للجذب السياحي، فسياح العصر يتوقون لسياحة المغامرات مثل الصحراء ومشاهدة الرمال والواحات ومعالم العواصم القديمة.

عودة إلى سقطات ما يُسمَّى بتكتُّل المشترك..!!

■ لاشك أن بلادنا تتمتع بوجود مجال واسع من الديمقراطية مما يتيح لكل مواطن ممارسة أي شكل من أشكال الحرية المكفولة دستورياً وبحدود الأنظمة والقوانين، وفي إطار المحافظة على سيادة وأمن الوطن.. ونعلم أيضاً أنه يحق لأية مجموعة من المواطنين تشكيل أي تجمعات شرعية كالأحزاب والنقابات والاتحادات وغيرها من منظمات المجتمع المدني..

ومن ضمن هذه التجمعات تلك التي تتشكل لغرض المعارضة المكفولة بالدستور والقانون على أن تكون معارضة بناءة وغرضها من ذلك مصلحة الوطن والمواطن قبل كل شيء زائل.

حمزة الجبيحي

إنني هنا أتحدث عن التجمعات المعارضة الحقيقية في البلدان الأخرى، أما لو تطرقنا إلى المعارضة في بلادنا ومساوئها فحدث ولا حرج.. فالمعارضة في بلادنا ليس لها غرض من معارضتها سوى مجرد المعارضة!! ومما يعيب معارضة بلادنا هو عدم التماسك مع باقي القوى الوطنية في سبيل المصلحة العليا للوطن.. بل عدم تماسكها فيما بينها، وما يسمى بتكتل المشترك خير دليل على ذلك..!! ولا يخفى على كل متابع ماجرى ويجري داخل صفوف هذا التكتل من اختلافات وتباينات واسعة جداً بين أقطابه.. والأخطر من ذلك هو الوضوح الجلي لأسباب تلك الخلافات بأنها للمصالح الفردية وخذلان بعضهم لبعض وخصوصاً ممن لهم الثقل والتأثير الكبيرين في المشترك والمجتمع..!!

إن ما يسمى بتكتل المشترك وبتصرفاته التمزقية يكون قد أحرم نفسه من استغلال حقه المشروع من الحرية والديمقراطية بحدها الواسع وبما كفله لهم الدستور والقانون، بل إنهم بذلك أظهروا أنهم وبتكتلهم هذا لايمتلكون روح الجدية والإخلاص للوطن، بل اثبتوا من خلال خطاباتهم وبرامجهم السياسية أنهم يملكون روح الانتقام الشخصي من الضد..!! فقد كان الأحرى إظهار روح المسئولية ورفع راية مصلحة الوطن فوق كل اعتبار- خصوصاً في ظل حرية التعبير والمعارضة البناءة والديمقراطية الواسعة التي أرسى دعائمها فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية حفظه الله- ولم يحالفهم التوفيق في ذلك إلاّ لأن مشيئة الله سبحانه وتعالى تعلم حقيقة الغرض الداخلي لهذا التكتل (المشترك!!) والذي من خلال مابين سطور خطاباته وبرامجه يظهر ما لايبطنه..!! والشيء الغريب أن أقطاب هذا التكتل تبدأ بأعمال وتصريحات وفعاليات حتى يكاد شعبنا المخدوع دائماً يصدق جدية وإخلاص هذا التكتل، لكنها سرعان ما تهوي ذروتها إلى الصفر.. هناك عدة مواقف لما يسمى بتكتل المشترك.. توضح أنه كان مهتزاً أمام حزب المؤتمر الشعبي العام وأنصاره.. لقد بانت تلك المواقف سواءاً أثناء العراك الانتخابي أو بعده.

فمن أبرز تلك المواقف اللاوطنية، إفلاس المشترك في تقديم مرشح من بين قيادات أحزابه، حيث أثبتوا عدم ثباتهم وحرصاً على أنفسهم وخشية على مصالحهم الفردية المتباينة!.. فلم يكن أمامهم إلاّ الاستعانة بشخصية مستقلة ومن خارج تكتلهم المهزوز وتقديمها كبكش فداء..!! صحيح أن هناك اجماعاً على نزاهة وكفاءة الاستاذ/ فيصل بن شملان.. وإنما كان الأحرى بالتكتل المهزوز أن يثبت جديته وشجاعته لخوض المعركة الانتخابية وترشيح أحد قياداته المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة وهم كثيرون ومعروفون..!! وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اعترافهم ضمنياً بأن الرئيس علي عبدالله صالح هو الأنسب لقيادة الوطن.

- من المواقف أيضاً التي قاموا بها أثناء فترة الانتخابات أنهم لم يظهروا دعمهم الكامل لمرشحهم.. بل هم الذين بدأوا بإحراق كرت مرشحهم ومن أول خطوة لتقديم ذلك المرشح، حيث ظهر خذلانهم من خلال عدم تقديم التزكية الكاملة له من قبل أعضاء مجلسي النواب والشورى الذين ينتمون إلى ما يسمى بتكتل المشترك.. فقد كان عدد من زكوا بن شملان ٥١ صوتاً فقط، والذين زكوا مرشح تشتيت الأصوات القيادي الإصلاحي (المستقل..!!) فتحي العزب ٢٢ صوتاً فقط، فمجموع ذلك ٧٣ صوتاً!! والسؤال الذي يطرح نفسه: أين بقية أعضاء التكتل من المجلسين؟؟!! أليس هذا دليلاً على عدم توافق رغباتهم؟ وهنا يتضح وجود التباين الكبير بين أقطاب المشترك من جميع النواحي الأيديولوجية وتنافر مصالحهم الشخصية؟

إنهم لم يقفوا مع مرشحهم بشكل كامل من أول خطوة للترشيح والمتمثلة بالتزكية الكاملة، وقد قابلهم شعبنا بإرادته من خلال نتائج الانتخابات بأنه لم يأتمنهم على إدارة وطن بأكمله طالما لم يثبتوا ائتمانهم الكامل على مرشحهم!!.

- أيضاً من المواقف السيئة لهذا التكتل هو طريقة خطابه الانتخابي الذي كان يحمل الأسلوب الانتقامي وكذلك بث التحريضات الشعبية ضد الوطن بحجة عدم الاستفادة المتساوية من ثروات الوطن وغيرها من الحجج الواهية.. والتي كنا جميعاً نسمعها من خلال مهرجاناتهم الانتخابية على السنة كلا مرشحيهم- المستقل المستقل والمستقل الإصلاحي- إلاّ أن شعبنا لم يستجب لتلك النعرات والفتن.

- أيضاً كان يلاحظ من خلال تصرفاتهم وتصريحاتهم عملية تبييت النية بأن هناك تزويراً ومن قبل البدء بعملية الفرز بفترة طويلة.. وما هذا إلاّ دليل على الاهتزاز لديهم وعدم ثقتهم بأنفسهم ومعرفتهم المسبقة بأن النتائج العادلة والصحيحة لن تكون لصالحهم.

- ومن مشاهد مسرحيتهم المملة.. تصريحهم الرسمي بعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية، ثم وبعد أقل من ٢٤ ساعة ومن خلال مؤتمر صحفي يعلنون الاعتراف الرسمي وإقرارهم بتلك النتائج، وهذا يعني ضمنياً اعترافهم بأن كل الاتهامات التي كانوا يصرحون بها كالتزوير والانتهاكات لا أساس لها من الصحة، وإن كل ما تم الإعلان عنه من نتائج صحيح ولا غبار عليه.. فما هذا التناقض المحموم يا تكتل المشترك؟!!.

- ومن المواقف التي تثبت أن لقاءهم لم يكن (مشترك!) وإنما كان (مشترخ!!) هو ظهور بعض الشخصيات إلى جانب مرشحهم في مهرجاناته وغياب الشخصيات المهمة والكبيرة والمؤثرة في المجتمع اليمني من تلك المهرجانات!! وهذا دليل على تضارب مواقفهم وأن كلاً منهم يتصرف بما يحفظ مصلحته (كل يغني على ليلاه!!).

نخلص من هذا كله أنه وللأسف الشديد لم يكن لدى ما يسمى باللقاء المشترك أدنى شعور بالمسئولية الوطنية أو اهتمام بالمصلحة العليا للوطن والمواطن.. ونتائج الاكتساح في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي حققها المؤتمر الشعبي العام خير دليل على بداية الوعي والفهم لدى الشعب بأن ما يسمى باللقاء المشترك لم يكن مؤهلاً لهذا الاستحقاق (واعتقد أيضاً أنه لن يكون مؤهلاً!) بسبب كل ما تطرقنا إليه من مواقف سيئة لتكتلهم.

- ولكن.. ورغم كل ما كان من هذا التكتل من مواقف مضادة لمصلحة الوطن إلاّ أن قيادتنا الحكيمة ممثلة بالرئيس علي عبدالله صالح بصدره الرحب والواسع.. قابلتهم تلك القيادة بكل تسامح وإسدال لستار الماضي، وفتح صفحة جديدة عنوانها المشاركة والتكاتف في سبيل المصلحة العليا للبلاد والعباد، وتحقيق كل ما فيه بناء اليمن الحديث والمستقبل الأفضل.. وهذا ما سنلمسه حتماً في القريب العاجل، بفضل الله تعالى ثم بفضل تسامح وحكمة فخامة الرئيس حفظه الله.

- قال الله تعالى «والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس.. والله يحب المحسنين..» صدق الله العظيم.

* ALjubaihi2005@Hotmail.com

إلى مجلس النواب ادرجوا المشروع في جدول الأعمال

جمال عبدالحميد

■ حسناً فعلت بعض البنوك العاملة في بلادنا عندما سارعت الى تطوير وتحديث آليات عملها المصرفي لتواكب ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات في اجهزة الحاسوب الآلي والانترنت. ولا غرابة ان تقوم مثل هذه المصارف من ادخال انظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الالكترونية في معاملاتها المالية..عوضاً عن الوسائل التقليدية التي اصبحت من مخلفات الماضي وصار تنفيذ العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية بما في ذلك استخدام اجهزة الصراف الآلي التي وصل عدد الاجهزة التي تستخدمها المصارف العاملة الى ٣٠٠ صراف آلي حسب احصاءات البنك المركزي من المتطلبات الضرورية في عالم المصارف في الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

ومع تسليمنا بأننا في بداية الطريق مقارنة بالبنوك العربية والاجنبية الاخرى.. الا ان هذا الرقم سوف يزداد يوماً بعد يوم لانه يأتي ملبياً للتطورات المتلاحقة في الواقع المصرفي العالمي الذي يعتبر نتاجاً لثورة الاتصالات وتقنية المعلومات والبيانات الذي يشهده العالم.

- لذلك.. يأتي تقرير لجنة الشئون المالية المقدم لمجلس النواب حول مشروع القانون الذي ينظم عمليات الدفع والعمليات المالية والمصرفية الالكترونية انعكاساً لهذا التسارع وملبياً له وبالتالي فإن الضرورة تستدعي وجود تشريع قانوني ينظم هذا النوع من المعاملات المالية والمصرفية.. وهذا ما قامت به اللجنة المعنية بدراسة مشروع القانون المشار اليه دراسة مستفيضة.

- من خلال عقد عدد من الاجتماعات بمشاركة محافظ البنك المركزي وعدد من المختصين في البنك والتي امتدت منذ احالة المجلس لهذا المشروع في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٤م وحتى ٢٠٠٥/١١/١٤م، وهو التاريخ الذي قدمت فيه اللجنة الى المجلس نتائج ما توصلت اليه بشأن مواد واحكام مشروع القانون الذي يتكون من ٤٦ مادة موزعة على تسعة فصول.

- ومع ذلك وبرغم اهمية مثل هكذا مشروع إلاّ ان المجلس لم يدرج هذا المشروع ضمن جدول اعماله حتى الآن.

- نحن بدورنا هنا نعتب على مجلس النواب الموقر، لهذا التأجيل الذي لا مبرر له، خصوصاً وان مواكبة التحديث والتطوير في عمل المصارف في اليمن يفترض ان يحظى بدعم ومساندة مثل هذه البنوك التي تأخذ بكل جديد في عالم المال والاعمال ذات الصلة بأنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الالكترونية الذي يلزم ان يتزامن مع ممارسة مثل هذا النوع من النشاط المصرفي مع صدور تشريع قانوني ينظم مثل هذه العمليات المصرفية الالكترونية التي يتم فيها اجراء العمليات المصرفية عبر الوسائل الالكترونية من شخص الى آخر ومن شركة الى اخرى وبضربة «زر» وبالتالي من المخجل ان تباشر المصارف في بلادنا بممارسة هذا النوع من النشاط قبل صدور القانون الذي من شأنه ان يعزز من دور البنوك في ادارة وتحديث انظمة الدفع والاشراف والرقابة عليها ناهيك عن صدور تشريع قانوني سوف يشجع البنوك مجتمعة من استخدام هذا النوع من العمليات المصرفية بشكل اوسع، مما يحقق الكفاءة التشغيلية للنظام المالي والمصرفي بشكل خاص والنظام الاقتصادي بشكل عام وسوف يحافظ على الاستقرار المالي والنقدي في البلاد.

واخيراً سيظل العتب على مجلس النواب قائماً الى ان يدرج هذا المشروع في جدول اعماله.. ولا داعي لأن نذكر اعضاءه باهمية النشاط المصرفي وتطوره وتحديثه على الحراك التنموي والاقتصادي في الوطن.